

## تركيّا: بين أسطول الحرية

### وبيت الطاعة الأميركي - الإسرائيلي

تعرض هذه المقالة وقائع الرحلة الدامية التي قام بها أسطول الحرية لكسر الحصار عن غزة، من الموانئ التركية إلى الشاطئ الفلسطيني، والتي انتهت بسقوط عدد من الضحايا الأتراك، وتتعقب، في الوقت نفسه، المواقف السياسية المختلفة وردات الفعل لجميع الأطراف المعنية بتركيا وإسرائيل والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها. وفي سياق هذا العرض يكشف الكاتب محتوى التلفيق الذي حاول الإسرائيليون إشاعته في رواية الهجوم على السفينة "مرمرة"، والغاية التي أرادت إسرائيل تحقيقها جرّاء هجومها الدموي على هذه السفينة. ويشير الكاتب، بطريقة غير مباشرة، وشبه استنتاجية، إلى أن ثمة علاقة لهذا الهجوم بالتحوّلات السياسية التركية الأخيرة التي صبّت في مصلحة قضية فلسطين، وأن هذا التحوّل استتبع قيام إسرائيل بدعم نشاط حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي في منطقة الأناضول.

لا يبشر بالخير في مستقبل دورها، وأشار في هذا السياق إلى حدودها وإطار عملها بالقول: "إن المطلوب ليس تحقيقاً جنائياً، وإنما استكشاف حقائق وأوضاع وإطار الحادثة"، كما سماها الأمين العام للأمم المتحدة بان غي مون الذي يُظن أنه تفاهم مع وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود براك "على عدم استجواب [اللجنة الدولية لـ] الجنود [الإسرائيليين] الذين اقتحموا القافلة." ولعل ما هو أخطر من هذا وذاك أن الرجل الفاعل في اللجنة الدولية هذه، أي الرئيس الكولومبي السابق، ألفارو أوربي، كان يقدم نفسه للأخريين بصفته "زعيماً مبادراً في مكافحة الإرهاب." وربما من أجل ذلك، و"بالإضافة إلى حصوله في سنة 2007 على جائزة ((الضوء المشع على الأمم)) للوكالة اليهودية الأميركية، حصل من الرئيس بوش في مطلع سنة 2009، أي قبل أسبوع من مغادرة هذا الأخير البيت الأبيض، على وسام الحرية إلى جانب رئيس وزراء بريطانيا توني بلير ورئيس وزراء أستراليا جون هاوارد."

بدأت "لجنة تيركل" التي ألفتها إسرائيل للتحقيق في الهجوم على أسطول الحرية، عملها في 2010/8/9، بالاستماع إلى رئيس الحكومة نتنياهو. وقد مثل أمامها في اليوم التالي (2010/8/10)، وزير الدفاع براك. وخصّص اليوم الثالث (2010/8/11)، لشهادة غابي أشكنازي رئيس الأركان الذي بلغ اللجنة أن "العملية كانت محسوبة ومُبررة. فالجنود أبدوا ثبات أعصاب وشجاعة، وأن حياة أفراد فرقة الكوماندوس كانت مُهددة، وأنهم

منذ أن انطلق أسطول الحرية لكسر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة"، من الموانئ التركية في أواخر أيار/مايو 2010، حتى إيقافه بالقوة في 16 آب/أغسطس 2010، يمكن القول إن إحدى دورات الحدث التاريخي اكتملت مؤقتاً. فقد عادت إلى الموانئ التركية، السفن الثلاث التي تحمل العلم التركي، بين السفن الست الأسيرة لأسطول الحرية، كما أن لجنة التحقيق الإسرائيلية بدأت أعمالها وأنهت عملية الاستماع إلى كل من بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة، وإيهود براك وزير الدفاع، وغابي أشكنازي رئيس الأركان. أما في الأمم المتحدة، فقد أعلن الأمين العام بان غي مون "إنشاء لجنة دولية للتحقيق في الهجوم الإسرائيلي على السفن التركية وهي في طريقها إلى غزة" وفق ما نص عليه بيان رئاسي لمجلس الأمن.

### إجهاض لجنة التحقيق الدولية قبل أن تبدأ

ينقل الخبير المعروف في شؤون الأمم المتحدة سمير صنبر، في جريدة "السفير" (2010/8/14) أن أعضاء المجموعة العربية في الأمم المتحدة كانوا "يهللون لانتصار موهوم"، والسبب في قوله هذا أن اللجنة كانت "لجنة (استقصاء) لا لجنة تحقيق، والتعبير بالإنكليزية هو Inquiry وليس Investigation." وأضاف أن بان غي مون "بدأ بداية، بامتداح نفسه بالقول إن خطوته (غير مسبقة)... وهذا غير صحيح طبعاً"، ثم قدّم صنبر من الوقائع والتوقعات في شأن اللجنة المذكورة ما

تصرفوا بمهنية استثنائية." ألقى أشكنازي على الضحايا، من شهداء وجرحي، المسؤولية عمّا أصابهم، لأنهم أبدوا مستوى من المقاومة لم يكن متوقّعا. ووفق جريدة "النهار" (2010/8/12) "أقر ننتياهو وبراك وأشكنازي بأن معلومات الاستخبارات لم تكن دقيقة"، وأن أشكنازي قال: "لم نكن نعرف بالقدر الكافي عن مجموعة الناشطين التركية التي كان أعضاؤها على استعداد لمواجهة على سطح السفينة انتهت بمعركة مميتة مع الكوماندوس الإسرائيليين!؟"

### جنود عزل وضحايا تسببوا بقتل أنفسهم!

بقي علينا أن نصدر ادعاء أشكنازي حين روى أن "المجموعة الأولى من الكوماندوس كانت مسلحة ببنادق رش طلاء وأسلحة لم يخرجوها من أجربتها، تحسباً لمقاومة بسيطة فقط." أما أن الأمر، كما قال أشكنازي، كان على غير ما تحسّب، فإن ذلك دفعه إلى مشاركة برّاك وننتياهو الرأي القائل إن "معلومات الاستخبارات لم تكن دقيقة" و"لم نكن نعرف بالقدر الكافي." وما تقدم فحواه أن تقصيراً استخباراتياً إسرائيلياً خطراً حدث، لكنه يضمّر ما هو أخطر، أي أن محل التقصير هو عدم معرفة نيات مجموعة الناشطين التركية واستعدادها "لمواجهة على سطح السفينة انتهت بمعركة مميتة مع الكوماندوس الإسرائيلي." وعليه، يكون أشكنازي قد "اعترف" بخطأ تقني ونقص استخباراتي كي يُلبس المتطوعين مسؤولية البدء بالعدوان وسقوطهم ضحايا جراً ذلك على يد الكوماندوس الإسرائيلي الذي هو، والحال هذه، في حالة الدفاع المشروع عن النفس، فهو حتى لم يسحب سلاحه من جرابه إلا متأخراً جداً، ومضطراً على ما ادعى أشكنازي!

استمعتُ إلى شهادات متلفزة للمسؤولين الإسرائيليين الكبار الثلاثة، ننتياهو وبرّاك وأشكنازي، وهو ما سمح لي لاحقاً بمقارنتها بما نُشر بشأنها في مختلف وسائل الإعلام، ومن ضمنها الإسرائيلية، إذ كانت العبارة الأكثر رواجاً هي "درجة المسؤولية" على الآخرين، وخصوصاً الأدنى مرتبة. فعلى سبيل المثال، لخصت "النهار" (2010/8/12)، واستناداً إلى الصحافة الإسرائيلية، الأمر كالتالي: "إلقاء المسؤوليات وتبادل الاتهامات بين الصقوف العليا في القيادة." أما "السفير" (2010/8/12) فقدت لشهادة أشكنازي قائلة: "خلافاً لقادته السياسيين، بدأ [...] بإعلان مسؤوليته عمّا جرى... وقد تحمل المسؤولية بعدما كان رئيس الحكومة بنيامين ننتياهو ووزير الدفاع إيهود برّاك قد ألقيها عليه. وقال: أنا أتحمّل المسؤولية عن عمليات الجيش." إن شهادة ننتياهو الحرفية المسجلة والمذاعة

بالصوت والصورة، أكدت صراحة، وبحكم صفته الرسمية كرئيس لحكومة إسرائيل، مسؤوليته الكاملة، ومن دون أي التباس، ليس عن القرار السياسي لعملية اقتحام السفينة فحسب، بل عن كامل العملية أيضاً، أكانت خلال وجوده داخل إسرائيل أم خارجها، إذ كان على سفر إلى كندا والولايات المتحدة عند وقوع العملية. أمّا وزير الدفاع برّاك، فأكد مسؤوليته المزوجة، السياسية كوزير في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية الذي أصدر القرار السياسي بالعملية، والمهنية كوزير للدفاع مسؤول عن الجيش - الجهة التي أوكل إليها المستوى السياسي أمر التنفيذ. وبناء على ذلك، فإن توزيع المسؤوليات والأدوار بين الأفراد جاء وفق توزيع الصلاحيات بين مستوى سياسي يقرر، ومستوى أمني ينفذ.

### الاعتراف بخطأ أصغر لتغطية جريمة أكبر

الغاية من الإضاءة على المسؤوليات هو الإجابة عن سؤال لا يتعلّق بأهداف تُلّفِق حقيقة ما حدث كوقائع فقط بل بمعنى ما حدث وما ترتب عليه أيضاً. بكلمة محددة، أيهما أكثر أهمية وخطورة وفائدة لقضية الذين سقطوا ضحايا في سبيل فك الحصار عن غزة: ادعاء أن المسؤولية عن المجزرة ضائعة جراء قيادة إسرائيلية مفككة وأنانية تفر من مركب المسؤولية كقثران مذعورة، أم إظهار الأمر على حقيقته، وهو أن قرار اقتحام السفينة والمجزرة الدموية التي وقعت هو قرار دولة تُؤخذ على نحو رسمي وواضح ومُسبّق، ومن ضمن تسلسل المسؤوليات الرسمية في الدولة؟ بكلمة موجزة: ما حدث هو إرهاب دولة بكل ما في الكلمة من معنى، وليس عمل أفراد متناحرين. إن الهبوط بالحدث الذي وقع، وبالمسؤولية المترتبة على ذلك، من مستوى إرهاب دولة إلى مسؤولية ضائعة بين مستويات الحكم وأشخاصه الذين يتقاذفونها فيما بينهم، إنما هو محاولة واعية لضبط المسؤولية عمّا جرى ضمن أضيق حدود ممكنة تمهيداً لاحتوائه، ولاحقاً لحلّه بموافقة مختلف الأطراف: إسرائيل التي بلّغت تركيا رسالة دموية، وتركيا التي تلقت الرسالة وفهمتها جيداً، كما يبدو، ضمن منطقتها ومصالحها. ونضع في هذا السياق ما تداولته وسائل الإعلام في 2010/8/14، في شأن عدم دعوة سفير إسرائيل في أنقرة غابي ليفي إلى "الإفطار السنوي الرابع الذي يقيمه الحزب على شرف الساسة ورجال الدين من مختلف الطوائف والإعلام والسفراء الأجانب." و"بخلاف السنة الماضية لم تتم دعوة السفير الإسرائيلي في أنقرة غابي ليفي إلى الإفطار"، وهذا دليل كاف على سوء العلاقة بين تركيا وإسرائيل بالنسبة إلى البعض. نقول ذلك لأن ثمة بعضاً آخر ربما يرى الأمور من زاوية أخرى تماماً، هي تحسّن الأمور نسبياً، وبداية

عودة العلاقة بين الطرفين إلى وضعها الطبيعي. وقد يسأل هذا البعض عن معنى وجود سفير إسرائيلي في أنقرة من ناحية المبدأ، بعد الذي جرى كله، وأكثر من ذلك، بعد أن أعلن رئيس حكومة تركيا رجب طيب أردوغان في 2010/6/2، أن بلده سحب سفيره من تل أبيب. وكان ذلك وفق وسيلة إعلام ذكرت أن مجلس الأمن الدولي عقد اجتماعاً طارئاً، فور وقوع العدوان، بناء على دعوة أحمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا، و"النتيجة كانت إصدار بيان يدين إسرائيل." وعلى ما يعرف الجميع، فإن هذا الكلام تعوزه الدقة كثيراً. ربما ورد كلام عن سحب السفير، وربما جرى خلط بين سحب السفير واستدعائه، لكن الحقيقة هي أن السفير الإسرائيلي في أنقرة لا يزال موجوداً على رأس عمله. أمّا مسألة عدم دعوته إلى الإفطار ف"لا بُد شخصياً لها، ولا علاقة للشعب الإسرائيلي أو الدولة الإسرائيلية بها"، وذلك بحسب عمر تشيليك رئيس لجنة العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية، على ما نقلت عنه جريدة "السفير" (2010/8/14). وأضاف تشيليك، وفق المصدر نفسه: "لم ندع السفير الإسرائيلي إلى الإفطار كي نعلن موقفنا المندد بالعدوان الذي قامت به الحكومة الإسرائيلية على سفينة مرمرة". إذاً، ثمة مشكلة معينة مع جهة بعينها في إسرائيل، هي الحكومة، بشأن قضية محددة هي العدوان على سفينة مرمرة، أمّا مع الشعب اليهودي ودولة إسرائيل فلا توجد مشكلة، بحسب ما توحى به العبارة السابقة.

### السيطرة التركية على ردة الفعل وإبقاؤها هادئة

أما أن المقتطف السابق مأخوذ بعد شهرين ونصف شهر على المجزرة، فيمكن الافتراض أن الجرح برد، وأن لهجة التصريحات العدائية خفت قياساً على ما كانت عليه فور وقوع الحادث. وهذا القول، مع منطقيته، غير قائم، استناداً إلى ما صرح به أحمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا بعد عودته إلى أنقرة من الولايات المتحدة الأميركية في 2010/6/2، حيث قال إن "مستقبل العلاقات مع إسرائيل يعتمد على مواقفها، ولا أرى سبباً في عدم عودة العلاقات [معها] إلى طبيعتها بمجرد رفع الحصار عن غزة والإفراج عن مواطنينا." ("الحياة"، 2010/6/3). أمّا جريدة "الخليج" الإماراتية، فنقلت، في التاريخ نفسه، عن الوزير أوغلو ما يلي: "حان الوقت كي يحل الهدوء محل الغضب في الرد على إسرائيل. ينبغي أن يتجنب الناس السلوك الانفعالي [...] سلامة أسر الدبلوماسيين الإسرائيليين والسياح الإسرائيليين واليهود والأثراك مسألة تتعلق بشرف أمتنا وسنضمن سلامتهم." هذا الكلام الذي قيل في ذروة المجزرة الدموية،

لا يقع في نطاق الأيديولوجيا أو هو مستهمل منها، إنه كلام ينتسب إلى السياسة، وبكلمة أدق إلى الاستراتيجية التي تنص على أن رداً الأفعال لا تكون على قياس حجم الغضب، وإنما على مقياس المصلحة. هذا الكلام السياسي والاستراتيجي للوزير أحمد داود أوغلو، معروف مصدره، وهو متواتر في الكتب المرجعية للعلوم السياسية والمناهج والاستراتيجية، ويعني أمراً واحداً هو أن من يتمثله ويعمل بموجبه عند مواجهته الأزمات الحادة، إنما يسيطر عليها ولا تسيطر عليه. إنه، وعلى الرغم من الضغط الزائد، يتخذ قراراً صائباً في الغالب. ولا نجازف لو قلنا إن أوغلو ليس حالة فريدة في الغدارة التركية، وهو يذكرنا، على نحو أو آخر، بالمكانة المرموقة لهزري كيسينجر في إدارة الرئيس نيكسون، وزبيغنيو بريجنسكي في إدارة الرئيس كارتر.

### ردة الفعل التركي بين مطرقة إسرائيل وسندان الولايات المتحدة الأميركية

كان الوزير التركي عند تصريحه الهادئ في أنقرة، أتياً من نيويورك ومن اجتماع مجلس الأمن الذي عُقد على عجل، حيث كانت الولايات المتحدة الأميركية حاضرة لحماية إسرائيل وتعطيل أي قرار بإدانتها. ولذا، قبلت تركيا ما هو أدنى من قرار مجلس، واكتفت ببيان لم يسلم حتى من مبضع الولايات المتحدة التي عطلت مشروع البيان الرئاسي الذي تقدمت به تركيا بدعم عربي إلى مجلس الأمن، بحسب "الجزيرة نت" (2010/6/1). والحصيلة السلبية جاءت من ناحيتين: (أ) بدلاً من صدور قرار ملزم عن مجلس الأمن صدر بيان رئاسي "لا يكتسي طابعاً إلزامياً، لكن تبيته تطلب إجماع الأعضاء الـ 15 في مجلس الأمن الدولي" بحسب صحيفة "الدستور" الأردنية (2010/6/1)؛ (ب) "إن الصيغة التي اعتمدها المجلس أضعفت المسودة الأصلية التي طرحها الأثراك" بحسب مراسلة الـ بي. بي. سي. في الأمم المتحدة (2010/6/1). وبناء على ذلك، وصلت إلى أحمد داود أوغلو، واستطرداً إلى تركيا، رسالتان: الأولى دموية من إسرائيل بمهاجمتها أسطول الحرية، والثانية دبلوماسية من الولايات المتحدة الأميركية التي رفعت مظلة واقية لحماية إسرائيل، الأمر الذي يتيح تبني فرضية تقول إن إسرائيل ما كان في إمكانها أن تفعل ما فعلته برعايا دولة بوزن تركيا، والتي هي في نهاية الأمر عضو في حلف الأطلسي، من دون استشارة الولايات المتحدة مسبقاً، كما جرت العادة في حالات عدة مشابهة. وسواء أصبحت هذه الفرضية أم لا، فإن ما حدث هو أن الولايات المتحدة الأميركية بسطت عملياً حمايتها على إسرائيل في مواجهة تركيا. ولم يضع الوزير أوغلو وقتاً واكتفى بالممكن أميركياً في

مجلس الأمن. ولعل ما هو أهم من هذا وذاك أن أوغلو تلقى الرسالة الأميركية وفهمها بسرعة وتصرف فوراً، فكان القرار التركي بعدم الصدام أو حتى الانسحاق إلى سجل علني سلمي مع الولايات المتحدة الأميركية. وكان ذلك إلى حين، عندما بادرت الأخيرة إلى السجال، على طريقتها الفظة، مع تركيا.

### رسائل دموية إلى تركيا

يقوم دليل قوي على أن إسرائيل تعمدت التعامل مع أسطول الحرية، وبالواسطة مع تركيا، على النحو الديموي المعروف. لقد أرادت القول إن الدور التركي في محاولات كسر الحصار على غزة خاصة، والعنوان الفلسطيني عامة، كان مؤثراً إلى درجة يمكن معها اعتباره إعلان حرب باردة/ناعمة على إسرائيل التي ردت بحرب ساخنة ودموية، فسقط من سقط من شهداء وجرحي في أسطول الحرية. لقد تزامنت الضربة المذكورة، بل سبقتها بأربع ساعات، رسالة دموية برية تمثلت في هجوم حزب العمال الكردستاني على قاعدة عسكرية تركية في ميناء الإسكندرون، وأسفرت عن سبعة قتلى وعشرات الجرحى. وكان لافتاً استيقاظ حزب العمال الكردستاني بعد طول سبات، وهدنة 14 شهراً، وليس بعيداً عن المنطق محاولة الربط بين الهجومين الكردي في البر، والإسرائيلي في البحر، أو استعادة الأخبار المتواترة من مصادر متعددة عن دور إسرائيلي متزايد الفاعلية على الساحة الكردية عامة، وفي مركز قرار حزب العمال الكردستاني خاصة.

وجدت الدعاوى السابقة والرائجة دفعة قوية ونوعية مع كشف الخبير في العلاقات الدولية وفي قضايا الشرق الأوسط سادات لاتشينير عن أن الشبهات في وجود علاقة وتنسيق بين إسرائيل وحزب العمال الكردستاني تزداد قوة. فقد قال لاتشينير الذي يرأس أيضاً مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في تركيا، في برنامج متلفز على قناة التلفزة الرسمية التركية، "إن الطائرات الإسرائيلية من دون طيار من نوع ((هيرون)) التي تحلق فوق تركيا لم ترسل إلى أنقرة صوراً في الليلة التي حدث فيها الهجوم الصاروخي على قاعدة إسكندرون البحرية فجر 31 أيار/مايو 2010، أي قبل العدوان الإسرائيلي على سفينة مرمرة بساعات"، وذلك بحسب الدكتور محمد نور الدين في جريدة "السفير" (2010/8/14). ووفقاً للمصادر نفسها، فإن لاتشينير اعتبر أن الصور والمشاهد التي تلتقطها طائرات "هيرون" تصل كلها إلى إسرائيل التي تستطيع وقف إرسالها إذا أرادت. وأعلن أن إسرائيل أوقفت إرسال المشاهد مرة واحدة، وكان ذلك في الليلة التي حدث فيها الهجوم على قاعدة الإسكندرون و"أسطول الحرية". وقال لاتشينير:

"لقد أوقفت إسرائيل الصور ونحن لم نر شيئاً".

### حزب العمال الكردستاني - إسرائيل: أي صلة؟

إن الرهان على صدقية الكلام الخطر السابق هو تبعاً لصدقية الشخص الذي نقله عن التركية ونشره بالعربية، أي محمد نور الدين المعروف بخبرته ووصانته، وكذلك لصفة المصدر الأصلي، رئيس مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في تركيا، وللمنبر الذي أطلق الكلام عبره، وهو برنامج متلفز على قناة التلفزة الرسمية التركية، الأمر الذي يعني أن القول والقائل والمنبر يتمتعون بصفة رسمية ومحل مساءلة. وبناء على ذلك، يمكن القول إن ثمة دوراً إسرائيلياً مُقرراً في الأعمال العسكرية لحزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي. فضلاً عن هذا وذاك، فإن إسرائيل أرادت أن توجه رسالة معلنة إلى السلطات التركية التي لا تحتاج إلى جهد كبير كي تكتشف الرابط بين وقف بث صور طائرات الاستطلاع الإسرائيلية وبين عملية حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي.

إذا صدقت المعلومات السابقة، واستطرداً التحليل الذي بني عليها، فيمكن الاستنتاج أن إسرائيل سعت لعرض معادلة استراتيجية - أمنية دقيقة جداً على تركيا، وهي أنها لا تستطيع الاعتماد على مساعدة إسرائيل لقتال الأكراد، في الوقت الذي تمد يد المساعدة إلى الفلسطينيين. وإذا عبثت إسرائيل بالأمن القومي التركي، فذلك رسالة صريحة لتركيا بأنها تعبت بالأمن القومي الإسرائيلي. ولعل الأخطر هو أن إسرائيل لم تكتف بقول ذلك نظرياً وسراً، بل مارسته عملياً وعلنياً ودموياً في البر والبحر. وعلى ما يبدو، فإن الرسالة وصلت إلى تركيا التي عملت بموجبها، وهي ما نقرأه من خلال التراجع الكبير في دورها الفلسطيني عملياً، وتآكل مطالباتها وشروطها لرأب الصدع مع إسرائيل، وهو ما صار معروفاً. ولا يغير من صحة هذا الاستنتاج تصريحات تركية عامة لا قدرة لها على تعويض اختفاء أساطيل الحرية الموعودة، بما في ذلك، تلك التي وعدت بها جهات عربية وأجنبية غير ذات صلة بتركيا. ومن الواضح أن الرسالة الديموية وصلت إلى الجميع، بما في ذلك بعض من ابتدل ظاهرة "التضامن البحري" مع غزة فحوّل الأمر إلى دعاية سوداء تنحط إلى درجة المهزلة، واستجداء لقطة متلفزة أو خبر من سطر في جريدة، باسم جرح غزة المفتوح.

### الدور التركي ينكفي فلسطينياً فيهدأ العنف الكردستاني تركيا

لا نتجاوز الربط المنطقي للأمر حين نحاول إيجاد صلة سببية بين تراجع حملة رفع الحصار عن قطاع غزة وتآكل الدور التركي وانكفائه على

جرحه النازف، وبين تفعيل الاتصالات والعلاقات العملية التركية - الإسرائيلية (ونشير هنا إلى لقاء أوغلو - بن إليعيزر وسواه)، ثم تراجع الجهد العسكري لحزب العمال الكردستاني لدرجة إعلانه من طرف واحد في 13 آب/أغسطس 2010، هدنة مع الجيش التركي تستمر حتى 20 أيلول/سبتمبر 2010، والسبب المعلن، حلول شهر رمضان المبارك. والجدير بالذكر أن حزب العمال الكردستاني كان ألغى في 2010/6/1، حين نفذ عملية الإسكندرون، وفقاً للنار من جانب واحد استمر 14 شهراً، (جريدة "النهار"، 2010/8/14). إن الحساب المفتوح مع "تركيا العدالة والتنمية" لا يتوقف على إسرائيل، بل يشمل الولايات المتحدة التي، مع بداية انفراج العلاقات بين إسرائيل وتركيا، حذرت الأخيرة "من أن توتر علاقاتها بإسرائيل يمكن أن يعرقل تنفيذ صفقة أسلحة بين البلدين"، بحسب نشرة "مختارات من الصحف العبرية" الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية (العدد 995، 2010/8/16) نقلاً عن "هآرتس" (2010/8/16) التي أوردت التالي: "إن الرئيس الأميركي باراك أوباما حذر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من أن العلاقات المتوترة بين بلده وإسرائيل، والدعم التركي المتزايد لإيران، يمكنهما أن يعرقلتا تنفيذ صفقة أسلحة بين أنقرة وواشنطن. وقال أحد كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية: ((قال الرئيس لأردوغان إن بعض الخطوات التي قامت بها تركيا تسببت بإثارة تساؤلات لدى الكونغرس عما إذا كنا نستطيع أن نثق بتركيا كحليف))." وأضاف المصدر: "هذا يعني أن بعض الطلبات التي قدمتها تركيا لنا، كتزويدها ببعض الأسلحة التي تود الحصول عليها لمحاربة حزب العمال الكردستاني، سيكون من الصعب علينا أن نمررها في الكونغرس [...]". كما قامت أنقرة، مع البرازيل، بالتوسط في صفقة لتبادل الوقود النووي مع إيران أملاً بأن يعيد الاتفاق إيران والقوى العظمى إلى طاولة المفاوضات. وخلال الأسبوع الفائت، قالت تركيا أيضاً أنها ستدعم قيام الشركات التركية ببيع البنزين لإيران، على الرغم من العقوبات الأميركية المفروضة على الجمهورية الإسلامية [...]". إن تركيا بحاجة إلى أن تظهر أنها تأخذ مصالح الأمن القومي الأميركي على محمل الجد. وأضاف أن واشنطن تراقب السلوك التركي عن كثب لتقويم ما إذا كانت ((تبدل ما يكفي من الجهود التي تمكنا من المضي قدماً لتنفيذ طلبها))."

### تركيا حليف مشكوك فيه أميركياً

لعل أخطر ما في الكلام السابق هو التساؤل عن سلامة الثقة بتركيا كحليف. وعبر هذا التشكيك المعطوف على توتر علاقات تركيا وإسرائيل في مقابل الدعم التركي المتزايد لإيران، يلوح المسؤول

الأميركي بحرمان تركيا صفقة سلاح أميركية تحتاج إليها لمحاربة حزب العمال الكردستاني. وإذا يجري التلويح لتركيا بـ "الكونغرس" وموافقته الضرورية على الصفقة، فإن ذلك تذكيراً لها بنفوذ أنصار إسرائيل في المجلس المذكور، واستطراداً، بضرورة تحسين تركيا علاقاتها بإسرائيل لتمرير صفقة السلاح اللازمة لمحاربة حزب العمال الكردستاني في الكونغرس. إذ، عدنا من حيث بدأنا، إلى معادلة السلاح والأكراد الذين تحتفظ الولايات المتحدة معهم بأفضل العلاقات.

بحسب كلام المسؤول الأميركي الوارد أعلاه عن ضرورة أن "تأخذ [تركيا] مصالح الأمن القومي الأميركي على محمل الجد"، وأن تعلم أن سلوكها محل مراقبة عن كثب، فإن تنفيذ طلباتها مرهون بتغيير سلوكها غير المرضي عنه أميركياً، وآخر مثل لذلك "بيع البنزين لإيران، على الرغم من العقوبات الأميركية المفروضة على الجمهورية الإسلامية". ولعل المسؤول الأميركي نسي أن تركيا صوتت في مجلس الأمن ضد العقوبات على إيران، وهو ما كان سبباً في غضب أميركي جم على تركيا. وما لم يذكره المسؤول الأميركي ذلك التباين الجذري بين الطرفين الأميركي والتركي بشأن الحرب على العراق في ربيع سنة 2003، والذي لا يزال مستمراً حتى الآن.

ولا نجازف لو قلنا إن شروط تحالف تركيا وأميركا تتأكل الواحدة تلو الأخرى، فثمة خلاف بشأن عناوين إيران والعراق والهوية وفلسطين... إلخ، وفضلاً عن هذا وذاك، بشأن موقع تركيا ومراعاة مكائنها ومصالحها في التحالف مع الولايات المتحدة خاصة، والعالم الغربي المتقدم عامة. فهي ترى نفسها وعن حق، أكبر من كلب حراسة أو مجرد إنكشاري للعالم الغربي يحرس خلف الباب، لكن ممنوع عليه دخول البيت. ولعل مرارات الأتراك لا تُدرَك، وهم من أفرطوا في العلمانية ومنعوا الحجاب قبل أن يمنعه ساركوزي، إلا إن ذلك لم يكف لدخول الاتحاد الأوروبي بذريعة معينة ما إن أسقطها الأتراك حتى طُرحت أخرى لعرقلة دخولهم الموعود. ولا نجازف لو قلنا مجازاً إن الاتحاد الأوروبي أعاد "أسلمة" تركيا بمن في ذلك ملحدتها!

### السياسة الخارجية لتركيا تنطلق من الداخل أولاً

ثمة ضرورة لتأكيد فكرة مفتاحية وهي أن تركيا إذ تختلف مع الولايات المتحدة بشأن إيران والعراق، فإنها تفعل ذلك انطلاقاً من رويتها لمصالحها، وإدارتها لعلاقاتها الخارجية القائمة على تصفير المشاكل ما أمكن، والبحث عن قواسم مشتركة بدلاً من التركيز على أوجه الصراع. وإذا عارضت تركيا السياسة الأميركية في العراق، فذلك إدراكاً منها للمخاطر الوجودية المترتبة على تدمير

الدولة المركزية العراقية. ولم يكن الأتراك بحاجة إلى حكمة زائدة كي يقارنوا مآل المكونات الثلاثة المتناحرة للدولة العراقية (الشيعية والسنة والأكراد)، بواقع المكونات الثلاثة للدولة التركية (السنة والعلويون والأكراد) المحفوظة وحدتها بقوة الدولة المركزية.

إن خطوط التماس بين تركيا والسياسة الأميركية في المنطقة متعددة وراسخة وتأسيسية. وهذا يعني أن لعبة عض الأصابع بين الطرفين مرشحة للتزايد، وخصوصاً مع توقع استمرار السياسة الأميركية على حالها. وفي لعبة محاصرة تركيا من الخارج والضغط عليها من الداخل، عبر ورقة الأكراد وسواها، فإن اللعبة ستبقى ماثلة ومرجحة.

ورب قائل، هل يستدعي الأمر هذه اللعبة كلها؟ نعم، إذا ما دققنا في المعنى الإجمالي للسلوك التركي، بقيادة "حزب العدالة والتنمية"، وهو السعي لإحداث تبدل استراتيجي يعيد توزيع

الأدوار، ويقبل لاعبين كباراً جديداً. وإذا كان أمر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه تركيا مفهوماً لأسباب متنوعة، فإن مواقف الصين وروسيا، وربما الهند، لم تكن مرحبة بدور تركي طموح. وثمة من رأى، كجورج فريدمان (مؤسس ومدير مؤسسة ستراتفور البحثية الأميركية) أن تركيا هي الدولة الإسلامية الكبرى الوحيدة، من أصل خمس دول إسلامية كبرى، المؤهلة لدور مستقبلي كبير. ولا مجال لاستبعاد الخلفية الإسلامية، حتى لتركيا الكمالية والعلمانية بالمفهوم الفرنسي، والتي كانت حاضرة سلباً عند تقرير الآخرين في الخارج لموقفهم من دور تركي مستقل وفاعل، فكم بالحري مع تركيا بقيادة حزب له خلفية إسلامية. ومع ذلك، فإن الخطر على التجربة إن أتى، فإنما يأتي من الداخل حيث لا يلوح في الأفق حل مرض للكرد والتركي في آن واحد (مجلة "المستقبل العربي" - بيروت، العدد 361، آذار/مارس 2009). ■

(\* كاتب فلسطيني).